الأمم المتحدة S/PV.5189

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٨٩**

الثلاثاء، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد دالوتو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-36550 (A)

0536550

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيه دعوته إلى الإشراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية العراق، السيد هوشيار زيباري.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زيباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/337، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم للعراق إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة آن باترسون، ممثلة الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد وافق أعضاء مجلس الأمن، في قرار المجلس ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، على إجراء استعراض لولاية القوة المتعددة الجنسيات إما بناء على طلب حكومة العراق أو بحلول ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبغية تيسير إجراء ذلك الاستعراض، يسرني أن اطلع مجلس الأمن بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، ببلدانها الأعضاء التي تبلغ ٢٨ بلدا وبأفرادها الـ ١٦٠ ٠٠٠، على الجهود التي بذلتها القوة وعلى التقدم الذي أحرزته في الاضطلاع بولايتها.

كما أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو الموجهة من وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى رئيس مجلس الأمن، التي تطلب إلى المجلس أن يأذن بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات إلى حين اكتمال العملية السياسية أو حتى يصير في مقدور العراق أن يكفل احتياجاته الأمنية بنفسه.

وتأذن ولاية القوة المتعددة الجنسيات باتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، بغية السماح للشعب العراقي بأن ينفذ بحرية وبدون تخويف الجدول الزمني للعملية السياسية وبرنامجها وأن يستفيد من أنشطة التعمير وإعادة التأهيل. وتقدم القوة المتعددة الجنسيات أيضا المساعدة في بناء قدرات القوات والمؤسسات الأمنية العراقية من خلال التجنيد والتدريب والتجهيز والتوجيه والرصد، وتوفر الأمن للأمم المتحدة.

إن الأهداف الرئيسية للقوة المتعددة الجنسيات هي تطوير قوات أمنية عراقية قادرة بشكل متزايد ونقل المزيد والمزيد من المسؤوليات الأمنية إلى هذه القوات والمؤسسات. وهذان الأمران أساسيان لإنهاء الهجمات التي يشنها المتمردون والإرهابيون ولزيادة ثقة الجمهور العراقي بقواته

الأمنية بالذات. ولقد تم دعم جهود القوات المتعددة الجنسيات والقوات العراقية لتحسين البيئة الأمنية بالتقدم المحرز في العملية السياسية، الذي أيده القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويشجع ذلك التقدم جميع العراقيين على تنفيذ جدول أعمالهم السياسي من خلال الوسائل السلمية وعلى نبذ الإرهاب.

والقوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بمواصلة الطريق في العراق وستستمر في تقديم المساعدة للحكومة العراقية في توفير الأمن. وبالتالي، فان القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالتنسيق بشكل وثيق مع الحكومة العراقية على المستويين المحلي والوطني بغية استخدام أساليب أكثر فعالية لدحر المتمردين ومنع هجماتهم.

وتجابه الحكومة العراقية الجديدة حالة أمنية صعبة في العراق. ويستمر وقوع الهجمات المأساوية التي تتصدر اهتمام وسائط الإعلام على المواطنين العراقيين، وترمي إلى كسر إرادتهم. وفي مواجهة ذلك العنف، ما فتئ العراقيون مستعدين بشكل متزايد لمساعدة القوات العراقية والمتعددة الجنسيات. كما يواصل العراقيون التطوع بالانضمام إلى صفوف القوات الأمنية، وتتحمل تلك القوات المزيد من المسؤولية. ونحن نرحب بالتزام رئيس الوزراء الجعفري، الذي قال ”إن الحكومة ستضرب بيد من حديد كل مجرم يحاول الإضرار بأي مواطن، سواء كان سنيا أو شيعيا أو آشوريا أو كرديا أو تركمانيا“.

وفي الأجل الطويل، يريد العراقيون أن يحموا أنفسهم، وتحرز القوة المتعددة الجنسيات تقدما في هدفها الرامي إلى مساعدة القوات الأمنية العراقية صوب تحقيق الاعتماد على الذات. وحتى الآن، تم تدريب وتجهيز حوالي ١٦٥ ٠٠٠ جندي وشرطي عراقي. ولدى الجيش العراقي ما يزيد على ٩٠ وحدة في مستوى الكتيبة تقوم بالعمليات. وتجري بعض تلك القوات علميات أمنية مستقلة، وتعمل قوات أخرى بالاقتران مع القوة المتعددة الجنسيات أو بدعم منها. وتخرج الكتائب العراقية للعمل في المدن والمناطق الريفية للبلد، وهي تحرز نتائج. وتتحمل الشرطة العراقية والقوات العسكرية العبء في ١٢ محافظة من المحافظات العراقية الـ ١٨. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به وينبغي عدم الإقلال من التحدي، ولكن تلك إنجازات قيمة.

وستواصل القوة المتعددة الجنسيات نقل المسؤوليات إلى القوات الأمنية العراقية حتى تكون قدراتها وافية لدحر المتمردين والإرهابيين ولتوفير الأمن بدون مساعدة القوة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستستمر القوة في التركيز على الشراكة والتوجيه والتعليم وبناء القدرات.

ويشمل نقل المسؤوليات أيضا إعطاء القوات العراقية المسؤولية عن مناطق بعينها، كلما أمكن ذلك. وقد بدأ ذلك بالفعل في بغداد والموصل مع لواء عسكري لكل مدينة، وسيستمر بمرور الوقت. ويولي قادة القوة المتعددة الجنسيات والقادة العراقيون قدرا كبيرا من الأهمية على التعاون الوثيق بغية ضمان أن تكون إجراءاتهم تكميلية ومنسقة. وبناء على ذلك، أنشئت مقار رئيسية مشتركة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بغية تنسيق عمليات القوة المتعددة الجنسيات ووزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية.

وما زالت القوة المتعددة الجنسيات، بالتعاون مع الحكومة العراقية والقوات الأمنية والمانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، تواصل تقديم الدعم لعدد من أنشطة التعمير والمساعدة بغية المحافظة على الاستقرار والأمن. وتشمل هذه الأنشطة بناء المدارس والمستشفيات، وتحسن البنية التحتية للطرق والمياه والصرف الصحي، وإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. كما

قامت القوة المتعددة الجنسيات بتدريب المهندسين العراقيين بغية بناء القدرات المحلية على تولي المسؤولية عن تلك المشاريع.

وفي الإحاطات الإعلامية الفصلية السابقة التي قدمتها بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، رحبت بالمساعدة التي قدمها السفير قاضي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على النحو الذي أيده القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وطلبته الحكومة العراقية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في تقديم مساعدة قيمة لعملية الانتقال السياسي للعراق. ونناشد الأمم المتحدة تقديم تلك المساعدة بأتم صورة ممكنة، حسبما طلبت الحكومة العراقية. وبغية تحقيق تلك الغاية، نناشد الأمم المتحدة أن تنشر الخبراء اللازمين في أقرب وقت ممكن.

إننا نسلم بالتحديات الأمنية الصعبة التي يمثلها العراق للأمم المتحدة، ونرحب باستعداد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وموظفي الأمانة العامة للعمل بشكل وثيق مع القوة المتعددة الجنسيات لضمان مواجهة موظفي الأمم المتحدة للحد الأدنى من المخاطر وتقديم أقصى مساعدة للعراق. وتقوم وحدات تابعة للقوة المتعددة الجنسيات من جورجيا ورومانيا، بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بحماية مرافق الأمم المتحدة وموظفيها في بغداد والبصرة. علاوة على ذلك، قدمت ألمانيا والبرتغال والجمهورية التشيكية والدانمرك وسلوفينيا والسويد وفنلندا ولكسمبرغ وهولندا واليابان مساهمات مالية لحماية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وحيث أن الأمم المتحدة توسع أنشطتها في العراق فإن احتياجاتها ستزداد. ونشجع البلدان على النظر في تقديم مساعدات إضافية من أجل قوة الحماية، وذلك من خلال توفير إما الأموال أو القوات.

وبموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، توجد القوة المتعددة الجنسيات في العراق لتساعد العراقيين على حفظ الأمن والاستقرار حتى يتمكنوا من حفظهما بدون مساعدة. وبينما تساعد القوة المتعددة الجنسيات على توفير الأمن فإنها تعمل أيضا على زيادة القدرة العراقية على تولي تلك المهمة. ولا يمكن وضع جدول زمني محدد لانسحاب القوات المتعددة الجنسيات. ولن تبقى القوة المتعددة الجنسيات في العراق فترة أطول مما يلزم، كما أنها لن ترحل، وذلك بناء على الطلب العراقي، حتى يتمكن العراقيون من التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهونها.

وأي قرار يتعلق بحجم القوة ستكون الأحداث في الميدان هي الدافع له. ومدى رضا الشعب العراقي عن الطريقة التي تتناول بها الجمعية الوطنية الانتقالية العملية الدستورية وتعمل بها على إشراك جميع العراقيين سيكون له صلة هامة بفرص النجاح في المستقبل. وندرك أن هذه عملية شاقة وأنه يتعين علينا أن نتحلى بالصبر. فأعمال الإرهاب والتمرد لن تتلاشى. ولقد رأينا ذلك في موجة أعمال العنف التي أعقبت تشكيل الحكومة الجديدة.

إن الشعب العراقي في غمرة بناء درب جديد – إنه درب الحرية والديمقراطية، وهو درب من اختياره. وتبقى القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالعمل على تهيئة بيئة تشجع على إحراز هذا التقدم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية العراق.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٥٤٦، المتخذ بالإجماع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يستحق الآن استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق. إن حكومة العراق المنتخبة مؤخرا، والشعب العراقي، يشيدان بالقوة المتعددة الجنسيات

ويعربان عن الامتنان لها على إسهامها في تحقيق الأمن في بلدنا. ففي ممارسة القوة لولايتها ساعدت العراق على اجتياز عام آخر من التقدم التاريخي والرائع على طريق الديمقراطية والاستقرار – وهو تقدم يسرني الآن أن أحيط مجلس الأمن به علما.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعادت الحكومة العراقية المؤقتة تأكيد سيادة العراق وتولت السلطة والمسؤولية الكاملة عن تحويل العراق من بلد محتل إلى ديمقراطية ناشئة. وتم التقيد في ذلك التحول بالعملية السياسية التي أجازها القانون الإداري الانتقالي للعراق واعتمدها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ولقد أوفت الحكومة الانتقالية واللجنة الانتخابية المستقلة في العراق بتعهديهما بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفي الموعد المحدد، في شتى أنحاء البلاد. وبشرت تلك الانتخابات بانبلاج فجر جديد من التفاؤل، وأفرزت الثقة بانتقالنا الديمقراطي. وكانت جهود السلطات والشجاعة المبهرة للشعب العراقي في ٣٠ كانون الثاني/يناير موضعا للتقدير الواجب في شتى أنحاء العالم. وأثبتنا أن الانتقال السياسي يمكن أن يكون منظما وديمقراطيا وأن تعبر عنه الإرادة الحرة للشعب العراقي عبر صناديق الاقتراع، وليس العنف. ولأول مرة منذ خمسة عقود، حققنا انتقالا سلميا للسلطة من حكومة إلى أخرى.

وفي تشكيل الحكومة الانتقالية، مددنا أيدينا إلى كل الجماهير في العراق، وشكلنا حكومة وحدة وطنية تشمل وتمثل الجميع. وأدرجنا أعضاء جددا في الحكومة الجديدة، فتقاسمنا السلطة مع من قاطعوا الانتخابات أو لم يحصلوا على نتائج جيدة في انتخابات كانون الثاني/يناير. ويسرني إبلاغ مجلس الأمن بأن الذين اختاروا عدم المشاركة في انتخابات كانون الثاني/يناير أو لم يتمكنوا من المشاركة بسبب حملة الترويع في مناطقهم يدركون الآن أنهم أساءوا التقدير ويستعدون لجولة انتخابات كانون الأول/ديسمبر المقبل.

ونذكّر مجلس الأمن بأن كل خطوة في انتقالنا السياسي قد نُفذت حتى الآن وفقا للجدول الزمني المعتمد في الفقرة ٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ونؤكد مجددا التزام العراق بالتقيد بالمواعيد النهائية لإتمام تلك العملية.

ورغم أن منجزاتنا حتى الآن تستحق الإشادة، فإنها تحققت بتكلفة كبيرة على الشعب العراقي وقواتنا الأمنية، وأيضا بتضحية من القوات المتعددة الجنسيات. وبينما تلتزم حكومتي بأداء واجباتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، نود أن نقر بأننا في العراق مازلنا نواجه حملة مدمرة للإرهاب والعنف تستهدف تقويض العملية السياسية والقضاء على التقدم المحرز حتى الآن.

ولقد كتبت لكم، سيدتي الرئيسة، في ٢٤ أيار/مايو، قائلا إن بلدنا مازال يواجه تمردا مسلحا، تشارك فيه عناصر أجنبية تعارض انتقال العراق إلى الحكم الديمقراطي. ورغم جهودنا المتواصلة لبناء قواتنا الأمنية، لا تستطيع تلك القوات حتى الآن النهوض بالمسؤولية عن حفظ أمننا الوطني والدفاع عن حدودنا.

ونعتقد أنه لكي نتمم العملية الانتقالية ونبني على الإنجاز السياسي المحقق حتى الآن، يجب أن تستمر القوة المتعددة الجنسيات في تقديم إسهامها الضروري في أمننا. وأود أن أؤكد مجددا طلب حكومتي الرسمي لاستمرار ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وبينما نبدأ العملية الدستورية، نتوقع استمرار حملة التدمير والترويع، التي تشنها مجموعة شرسة من بقايا النظام السابق المصرة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وعناصر أجنبية برنامجها الوحيد هو تدمير العملية السياسية الدائرة حاليا. وقد تتبدل أساليبها المروعة

والوحشية، لكن نواياها الشريرة تبقى كما هي – وهي إثارة الخلافات المدنية ونشر الرعب بين المدنيين الأبرياء في شتى أنحاء البلاد في محاولة لتقويض النظام الديمقراطي الجديد.

ولكن بينما تقوم هي بالهدم نعيد نحن البناء. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أطلق العراقيون رسالة قوية وواضحة بأنه لن يتم ترويعهم وأن مستقبلهم لن يمليه الإرهابيون ومؤيدو الطغيان. وهدد الإرهابيون بأنهم سيغرقون شوارع بغداد بدماء الناخبين. وردا عليهم، توجه ٨,٥ مليون عراقي بتحد وشجاعة إلى مراكز الاقتراع للتصويت ضد الماضي ولصالح الحرية والسلام اللذين يتطلعون إليهما.

إننا ندرك أن الانتقال الذي نمر به الآن من الدكتاتورية إلى الديمقراطية مفعم بتحديات عديدة. والانهيار الكامل للدولة ومؤسساتها أفرز تعقيدات وعدم استقرار في الداخل. وثمة عناصر أجنبية مصممة على استغلال عملية الانتقال في العراق لصالح برامجها المتطرفة وإطالة أمد معاناة الشعب العراقي وتقويض مهمة تحقيق الاستقرار المسندة إلى القوة المتعددة الجنسيات. ولقد طالبنا مرارا من كل البلدان المجاورة لنا أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بمنع دخول الإرهابيين إلى العراق وخروجهم منه، ومنع انتقال الأسلحة إلى الإرهابيين، ومنع التمويل الذي يدعم الإرهابيين. وكان بعض هذه البلدان أكثر استعدادا للاستجابة. وللأسف، ورغم التأكيدات المتكررة من بعض هذه البلدان على الاستعداد للتعاون، فقد رفضت ترجمة تلك التأكيدات إلى إجراءات فعلية.

وعلمنا مؤخرا أن سوريا منعت أكثر من ١ ٠٠٠ مقاتل أجنبي من دخول العراق من سوريا.

ونرحب بذلك العمل، ولكن نذكر أنه إنما يؤكد رأينا الذي اعتنقناه طويلا بأن سورية كانت من بين نقاط العبور الرئيسية للإرهابيين الأجانب وأيضا لفلول النظام السابق. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نجري حوارا متواصلا مع جيراننا لإقامة آليات أمنية مع الحكومة الانتقالية العراقية، عن طريق التعاون الإقليمي وبنية حسنة، فإننا نحث تلك الأطراف على وضع حد لتدفق أولئك الإرهابيين الذين يمكن أن ينشروا الفوضى ليس في العراق فحسب، بل في ما يتجاوز العراق.

ونود هنا أن نحث أشقاءنا في سورية على بذل المزيد من الجهد لمنع تحرك العناصر المتطرفة ودخولهم إلى بلدنا.

ومن جانبنا، وفيما يتعلق بالتعاون التكتيكي والاستراتيجي مع القوة المتعددة الجنسيات، دأبنا على مواصلة بناء قدرات قوات الأمن والشرطة والجيش لدينا. وقد اضطلعت تلك القوات، بدورها، بمسؤوليات متزايدة من أجل تحقيق استقرار بلدنا. وقد نمت قواتنا بالتنسيق مع الوزارات المعنية، وبالتعاون الوثيق مع القوة المتعددة الجنسيات، وإن الجهود مستمرة لزيادة تدريبها وإمدادها بالمعدات وتحسين أدائها. وقد انتقلت من مرحلة المبادرات العسكرية الأمنية الدفاعية إلى مرحلة المبادرات العسكرية الأمنية الهجومية التي يقودها العراقيون. ومع النقل التدريجي لمهام القتال والأمن إلى قواتنا، فإنها زادت في آن واحد قدراتها في مجال الاستخبارات، وبدأت تحقق نتائج فعالة في مهامها.

وهنا أود أن أبلغ بأننا فخورون بشجاعة وحماس المجندين الجدد في قواتنا: الرجال والنساء الشجعان الذين يقفون يوميا على الجبهة، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي يعانون منها في صفوفهم نتيجة للهجمات الانتحارية اليومية على الدوريات ومراكز التجنيد. وإن عدد المتطوعين من أجل خدمة بلدهم يزداد باستمرار.

الخطوة التالية في مرحلتنا الانتقالية هي أهم اختبار حاسم لمستقبل بلادي. إن ولاية الحكومة الانتقالية الجديدة،

المبينة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، هي صياغة دستور دائم جديد بحلول ١٥ آب/أغسطس. وسيعرض هذا الدستور على استفتاء وطني في تشرين الأول/أكتوبر، بما يفضي إلى انتخابات عامة لانتخاب حكومة دستورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والنجاح في صياغة الدستور الجديد سيكون نقطة التحول القاطعة نحو استقرار العراق وعملية التحول الديمقراطي بأسرها.

وصياغة هذه الوثيقة التي تشكل حجر زاوية مستقبلنا ستكون أيضا ممارسة في التوفيق وبناء توافق الآراء. وستجمع جداول الأعمال المتنافسة للفئات العراقية كافة لتخرج بجدول أعمال وطني محدد. وسيجسد الدستور الجديد المثل العليا لأي شعب حر في ميثاقه: التعددية، والحقوق الديمقراطية، والفيدرالية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية. وسيعزز أيضاً تنوعنا في نطاق وحدتنا ويؤكد مجددا السلامة الإقليمية للعراق وسيادته واستقلاله. ويعد ذلك تحديا هائلا ولكننا ندرك جميعا ما هو على المحك ونحن مصممون على مواجهة التحدي. ونـدرك أن الدستور ليس لهذا الجيل فحسب، وليس للفائزين في انتخابات كانون الثاني/يناير فحسب، وإنما لجميع العراقيين وللأجيال المقبلة – الذين لهم جميعا مصلحة في نجاحه.

ولا يمكن التوصل إلى تركيبة مرضية إلا بالحصول على مدخلات من جميع طوائف البلد وبتوافق آرائها. ومثلما تعلمنا قبل وقت قليل من التجربة الأوروبية، لا يمكن أن يكتب النجاح للدستور الدائم إذا ما صيغ خلف أبواب مغلقة وبمعزل عن الناخبين.

إننا نمد يد الود إلى جميع الفئات ونشركها في حوار تشاوري واسع النطاق من أجل صياغة الدستور. وفي التنوع الاجتماعي والديني والطائفي، فإن الطريق الوحيد صوب السلام والتسامح والوحدة الوطنية هو تمثيل جميع العراقيين في هذه العملية. وحكومتي ملتزمة بكفالة أن تكون العملية الدستورية شاملة.

سيوفر الدستور أساس العراق الجديد وسيكون وثيقة صيغت في العراق، ولكننا نواجه جدولا زمنيا ضيقا لاستكمال صياغة الدستور بحلول ١٥ آب/أغسطس. ولدى الأمم المتحدة تاريخ طويل من الخبرة يمكنها أن تستخدمه في تقديم النصح للجنة الصياغة، التي بدأت بالفعل عملها. وندرك أن الأمم المتحدة تسعى إلى البدء في تقديم معونتها التقنية ونحث على الإسراع بهذه العملية. ونعتقد بأن أي تأخير في صياغة الدستور والتصديق عليه يمكن أن يوجد فراغا تستغله القوى المناهضة للديمقراطية.

ونحتاج هنا إلى وعي وانخراط المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهدافنا. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للسفير أشرف قاضي على الدور المهم الذي يؤديه بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق. ونرحب أيضا بالتطورات الأخيرة صوب استكمال التوظيف في مكاتب الأمم المتحدة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق في أربيل والبصرة.

ونذكّر أيضاً مجلس الأمن بالعمل الفعال والمهم الذي أنجزته اللجنة الانتخابية المستقلة في الانتخابات السابقة. وفي ذلك الصدد نحث الأمم المتحدة على الإسراع بتعيين مستشار انتخابي من الأمم المتحدة لمواصلة دعم استعدادات اللجنة للانتخابات العامة المقبلة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ولقد حان الآن أيضا أوان استعراض ولاية المجلس الدولي للمشورة والرصد. وترى حكومة العراق أن المجلس مفيد في الترويج لقدر أكبر من الشفافية بينما تنفق الحكومة العراقية، بمحض إرادتها، موارد صندوق تنمية العراق. لذلك نقترح مواصلة ولاية المجلس الدولي للمشورة والرصد حتى

نهاية العملية السياسية في العراق. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الدول الأعضاء على أن تأخذ مأخذ الجد مسؤولياتها بموجب القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١٨ (٢٠٠٣) فتودع الأموال في الصندوق.

سيعقد في بروكسل في الشهر المقبل مؤتمر دولي تنظمه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالتعاون مع حكومة العراق. ونأمل أن يغتنم الزخم الذي ولّده نجاح انتخابات كانون الثاني/يناير وتشكيل الحكومة لتعزيز الشراكة الدولية الحالية وللحصول على دعم جديد لتعمير العراق والتنمية العسكرية الأمنية والانتقال الديمقراطي. ويشجعنا الموقف الإيجابي الذي ظهر أثناء الاستعدادات، ونرحب بالمشاركين الذين يتعاملون مع بلدنا بروح بناءة وبنية حسنة وباحترام النظام الجديد.

ونتطلع إلى اليوم الذي تتمكن فيه قواتنا من الاضطلاع بكامل مسؤولياتها عن الحفاظ على أمننا الوطني، وفي ذلك الحين لن تكون هناك حاجة إلى مشاركة القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وحتى ذلك الحين نحتاج إلى الوجود المتواصل للقوة المتعددة الجنسيات في العراق. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أقدم شكرنا وامتناننا إلى الدول المشاركة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات على إسهامها الثمين.

أخيرا، تدرك الحكومة المنتخبة حديثا في العراق ما يتوقعه الشعب منها، ونحن نسعى إلى تحقيقه. ونحن على ثقة بأننا سننجح. لقد أثبت شعبنا أن الأغلبية تريد الديمقراطية. وينبغي أن يتمتع العراقيون بالاحترام على جلدهم وتصميمهم في مواجهة التحديات التي يواجهونها يوميا. ولن يحيد بنا العنف عن هدفنا الرئيسي المتمثل في بناء عراق ديمقراطي تعددي وفيدرالي وموحد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد زيباري على بيانه.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى جلسة سرية بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.